

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى

روما، 2005/2/2 - 2005/1/31

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

برنامج العمل المقترح للمراجع الخارجي لفترة السنتين 2004-2005

هذه الوثيقة مقدمة لإطلاع المجلس التنفيذي على خطة عمل المراجع الخارجي للفترة 2004-2005؛ ولالتماس تعليقات المجلس. وتغطي الوثيقة ما يلي:

- مقدمة ومعلومات أساسية
- تدقيق المراجعة المالية
- مسائل المراجعة المالية
- التغطية المقترحة للمراجعة الإدارية
- الزيارات الميدانية
- تقرير المراجع الخارجي

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب باعتبار أن نقاش الأمر لا يخرج عن الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)



Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2005/5-D
14 December 2004
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والإحاطة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بمدير مكتب المراجع الخارجي حسب الموضح أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رقم الهاتف: +44 20 7798-7136

Mr G. Miller

مدير مكتب المراجع الخارجي

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



مقدمة

- 1- هذه الوثيقة مقدمة للعلم والإحاطة حتى يُتاح للمجلس التنفيذي إلقاء نظرة شاملة على خطة المراجع الخارجي في مراجعة البيانات والأنشطة المالية لبرنامج الأغذية العالمي للفترة 2004-2005.
- 2- والفريق المقيم للمراجعة الخارجية التابع للمكتب الوطني لمراجعة حسابات المملكة المتحدة موجود في روما منذ سبتمبر/ أيلول 2002. وفي هذه الفترة، انتهينا من مراجعة البيانات المالية للبرنامج عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2003، مقدمين رأياً واضحاً للمراجعة. وبالنسبة إلى الفترة 2002-2003، قدمنا 20 رسالة إدارية تتعلق بالإدارة المالية للمنظمة والعمليات التي تقوم بها. وبالإضافة إلى التقرير الشامل للمراجع الخارجي، قدمنا تقارير إدارية إلى المجلس التنفيذي تتعلق باستراتيجية الموارد البشرية للبرنامج؛ وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها؛ والتسيير والإدارة على مستوى المنظمة، والعمليات الجوية. وستناقش آخر ثلاثة من هذه الموضوعات في اجتماع المجلس التنفيذي في أكتوبر/تشرين الأول 2004. وتتفق هذه التقارير والرسائل الإدارية مع الجدول الزمني الوارد في وثيقة التخطيط التي قدمناها إلى المجلس في فبراير/ شباط 2003.
- 3- وفي تخطيط عملنا للفترة 2004-2005، أعدنا تقييم نهجنا في ضوء الخبرة المكتسبة في مراجعة فترة السنتين السابقة؛ والخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2004-2007 التي اعتمدها المجلس التنفيذي في مايو/أيار 2004؛ والمبادرات الإدارية المنفذة حالياً؛ ومناقشاتنا مع الإدارة العليا للبرنامج.

معلومات أساسية

- 4- المراقب المالي والمراجع العام لحسابات المملكة المتحدة هو المراجع الخارجي المستقل للبرنامج، الذي عُيّن بموجب المواد من 1-14 إلى 9-14 من النظام المالي. والمطلوب منه فحص كل بيان من البيانات التي تتضمن الحسابات المالية لبرنامج الأغذية العالمي واعتماده ورفع تقرير عنه، وفقاً للمعايير الموحدة لمراجعة الحسابات لفريق المراجعين الخارجيين للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبموجب أحكام ملحق النظام المالي بشأن الاختصاصات الإضافية الذي يحكم المراجعة الخارجية (ولا سيما الفقرتان 6 (ج) و7)، مطلوب أيضاً من المراجع الخارجي رفع تقارير عن المسائل ذات الصلة بالاقتصاد والكفاءة والفعالية في استخدام الأصول المالية وغيرها من أصول البرنامج.
- 5- وبموجب أحكام عملنا المتفق عليها مع المجلس التنفيذي، فإننا ملتزمون بمراجعة الأنشطة في 12 بلداً على الأقل؛ وتقديم ما مجموعه 19 تقريراً إلى الإدارة في كل فترة من فترات السنتين، تتضمن رسائل إدارية إلى المدير التنفيذي تتعلق بمراحل المراجعة الرئيسية الثلاث (التخطيط، المرحلة الانتقالية والإنجاز)؛ ورسائل إدارية عن نتائج كل زيارة لمكتب قطري؛ وتقارير إلى المجلس التنفيذي عن القيمة الأساسية لمواضيع المراجعة النقدية/الإدارية؛ وتقارير مراجعة نهائي موحدة يقدم إلى المجلس التنفيذي.
- 6- وسواصل في مراجعتنا مراعاة ما تتسم به بيئة عمل البرنامج من طبيعة وظروف خاصة؛ ومعالجة جوانب هامة في توفير البرنامج للمعونة الغذائية لسد الاحتياجات الطارئة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 7- وقد شملت خطتنا في المراجعة إعادة تقييم شاملة للعمل المنجز في أول فترة سنتين لنا وردود الإدارة والمجلس التنفيذي. وفي فترة السنتين هذه، سنتابع التوصيات الواردة في تقاريرنا إلى المجلس التنفيذي، لنؤكد من أن البرنامج لا يزال ينتفع بتدقيق متسق ومنضبط للمراجعة.

تدقيق المراجعة المالية

- 8- الهدف الأساسي لمراجعتنا المالية هو تزويد المجلس التنفيذي، المستخدم الرئيسي للبيانات المالية، بما يضمن له خلوّ الحسابات، وما تقوم عليه من معاملات مالية، من الأخطاء المادية والتزامها بالنظام المالي للبرنامج. ويؤكد رأي المراجعة أيضاً ما إذا كانت النفقات والإيرادات قد استخدمت للأغراض المنشودة، وما إذا كانت المعاملات تتفق مع النظم التي تحكمها.



- 9- إننا، إذ نطبق أعلى المعايير المهنية في المراجعة، نركز بوضوح على المخاطر والضوابط، مستهدفين ما يلي:
- إضافة قيمة من خلال عملية المراجعة الخارجية؛
 - توفير الفرص لتحسين الكفاءة وتحقيق الوفورات للمنظمة.
- 10- ويرتكز نهجنا في المراجعة على الحصول على فهم شامل لعمليات البرنامج وأنشطته، لتحديد المخاطر الأساسية الناجمة عن هذه الأنشطة. فالمخاطر المادية يمكن أن تؤثر على قدرة البرنامج على تحقيق أهداف عمله، وأن تؤثر على موثوقية ودقة البيانات المالية. ولذلك فإن نهجنا في المراجعة يركز على مفهومي الجوهرية والمخاطر، وعلى احتياجات المستخدمين الرئيسيين للبيانات المالية.
- 11- والجوهرية مفهوم يسلم بأن البيانات المالية نادراً ما تكون صحيحة بشكل مطلق. ويمكن اعتبار مسألة ما جوهرية إذا كان من شأن إدراجها أو إغفالها أو بيانها بشكل غير صحيح أو عدم الإفصاح عنها تحريف النظرة العامة التي تقدمها البيانات المالية. ولذلك فإن عملنا يركز على جميع المجالات الرئيسية للنشاط، ويقتصر تقرير المراجع الخارجي عن البيانات المالية على المسائل الجوهرية. أما الموضوعات الأقل أهمية فستعالج من خلال التناقش والتراسل مع المدير التنفيذي.
- 12- ونحن نقوم بتقييم شامل للمخاطر يتضمن تقديراً لجوانب القوة والضعف للضوابط المعمول بها في النظم المالية للمنظمة – مع مراعاة تطورات مثل إدخال نظم محوسبة جديدة والتغييرات في الإجراءات – لتحديد احتمال وجود خطأ جوهري، بما في ذلك التدليس. وتساعدنا نتائج التقدير في تحديد مستوى الأدلة المطلوب في المراجعة لدعم رأي المراجعة؛ وتركيز جهودنا على مجالات المخاطر العالية؛ وتحسين الفعالية الاقتصادية لاختبارات المراجعة.
- 13- وسنحصل على أدلة مباشرة للمراجعة عن طريق العمل في روما وزيارة عدد من المكاتب القطرية والإقليمية، وبخاصة تلك التي تضطلع بمهام لامركزية وتتمتع بتفويضات واسعة للسلطة. ونهتم اهتماماً بالغاً بفحص قانونية الإنفاق، والتأكد من اتفاهه مع أهداف برنامج الأغذية العالمي الواردة في الميزانيات المعتمدة. وسنراعي، في اختيارنا للمكاتب الميدانية لمراجعة حساباتها، تقديرات المخاطر التي تقوم بها المراجعة الداخلية والإدارة؛ ولذلك فإن تقاريرنا الميدانية ستزيد من فعالية تقييم المخاطر مستقبلاً.
- 14- وكجزء من نهج مراجعتنا للحسابات، نقوم بالاتصال والتنسيق مع مكتب المراجعة الداخلية والرقابة لتفادي ازدواجية الجهود. وسنواصل تقييم عمل المراجعة الداخلية، والسعي إلى الاعتماد على هذا العمل عند الاقتضاء. وفي أغسطس/آب 2004، أعاد المدير التنفيذي هيكله لجنة المراجعة ليضم إليها عدداً كبيراً من المستشارين الفنيين من ذوي الخبرة الخارجية، مع اختصاصات جديدة تهدف إلى تقديم المشورة إلى المجلس التنفيذي في الإدارة والمحاسبة المالية. ونحن نعمل مع رئيس اللجنة على دعم جهود اللجنة والمساهمة فيها؛ وضمان وجود تشارك مثمر بين لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية. ونحن نرحب بالتحسين المحتمل للتسيير والإدارة على مستوى المنظمة الوارد ضمن هذه التطورات، وسننظر فيما كان للجنة من تأثير وما اضطلعت به من أعمال خلال فترة السنتين.
- 15- والمقصود بإجراءاتنا في المراجعة القيام بمراجعة ذات كفاءة تكاليفية. ولدينا إجراءات وطيدة للاستعراض تكفل القيام بالمراجعة المناسبة بفعالية وبما يتفق ومعايير المراجعة. وتتضمن الإجراءات الموحدة للمكتب الوطني لمراجعة الحسابات، بصورة منفصلة تماماً، أساليب داخلية مستقلة لمراقبة الجودة، يضطلع بها موظفو مراجعة ذوو خبرة ممن ليس لهم صلة بعمليات المراجعة، وهذا يزيد من تأكيد الالتزام بالمعايير والفعالية.
- 16- وسنحضر الاجتماعات السنوية العادية للمجلس التنفيذي واجتماعات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة في فترة السنتين؛ وسنكون جاهزين للحضور بصفة مراقبين في اجتماعات لجنة المراجعة.

مسائل المراجعة المالية

- 17- هناك عدد من التطورات الرئيسية في عمليات برنامج الأغذية العالمي التي تشكل عوامل مخاطر محددة في المراجعة، وسيجري تناولها في إطار نهجنا الشامل للمراجعة والفحص. ونهج المراجعة موجه بصفة عامة صوب مراعاة طبيعة أنشطة البرنامج في توفير التصدي الطارئ لظروف الأزمات، مع التحديات والمخاطر الخاصة التي تأتي بها هذه البيئة التشغيلية. وقد أسفر عملنا التخطيطي وتجاربنا خلال أول فترة سنتين، حتى الآن، عن عدد من المجالات التي نعتزم إيلاءها اهتماماً خاصاً. وهذه المجالات متصلة بوجه خاص بنظم المعلومات، والرقابة المالية الداخلية، وحساب الإنفاق، والمخاطر التشغيلية.



ترقية النظم إلى WINGS

- 18- شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) نظام مكثف لاحتياجات البرنامج. وهذا النظام مطبق في جميع مكاتب البرنامج ما عدا 3 مكاتب. وليس لدى 34 مكتبا سوى إمكانية "رؤية النظام فقط"، حيث يتم إدخال البيانات من خلال المكاتب الإقليمية أو من خلال نظام البرنامج المسمى COAGSAPINT. وفي الفترة 2004-2005، تعززت الإدارة ترقية نظام WINGS الأساسي لضمان استمرار الدعم من المورد وإدخال تحسينات محددة على أساليب العمل.
- 19- وفي هذه المرحلة من التخطيط، نرى أنه في ضوء نطاق العملية الراهنة لتكييف نظام WINGS، فإن أي عمليات ترقية تالية تنطوي على درجة عالية من المخاطر بسبب تعقد المهام المطلوبة. وفي ضوء الهيكل الميداني للبرنامج، ستعرض الرقابة المالية لمخاطر جمة، وكذلك اكتمال ودقة وسلامة البيانات المالية، إذا لم تعمل ترقية النظم بالشكل المعتزم. ولذلك نصحنا الأمانة بأن من المستصوب وضع منهجية منظمة للتغيير للتصدي للمخاطر؛ وناقشنا الاحتياجات مع موظفي الإدارة المسؤولين عن عملية الترقية.

تعزيز الضوابط الداخلية للإدارة المالية

- 20- في عام 2004، قام المدير التنفيذي بمبادرة لتعزيز قدرة الإدارة المالية على مستوى المنظمة، بهدف زيادة كفاءة وفعالية البرنامج على المدى الطويل. وتركز هذه المبادرة، الواردة في الخطة الاستراتيجية، على دعم مهام الرقابة والتحليل الماليين؛ وتحسين الخبرات المالية للمديرين وحصولهم على المعلومات لاتخاذ القرار؛ وزيادة فعالية الخبراء الماليين في جميع المواقع؛ وتوفير مستودع للسياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية المالية لخدمة جميع الموظفين. وسننظر، في مراجعتنا، في أثر هذه المبادرة التي اتخذتها الإدارة، بهدف التعليق على آليات الرقابة الداخلية، وتقييم فعالية تنفيذ الضوابط المالية الجديدة في المنظمة.

مسائل حساب إنفاق البرامج

- 21- في زيارتنا الميدانية للمراجعة في الفترة 2002-2003، لم نتمكن من الحصول، فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لإنفاق البرامج في مختلف فئات عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، على تأكيد مناسب الاستناد إليه لإصدار رأي واضح للمراجعة بشأن القيود المستقلة لهذه النفقات. وكان من نتيجة ذلك أن اختارت الإدارة دمج أموال فئات البرامج وإدراجها في البيان 1 من البيانات المالية. واكتشفنا أيضا وجود عدم اتساق في الإقرار بتكاليف الدعم المباشر وتطبيقها، وفي تكاليف البرامج والإدارة. وخلصنا إلى أن ذلك يمكن أن يعرض للخطر اكتمال ودقة القبول الخاصة بهذه التكاليف في الحسابات المالية وفي التقارير المرفوعة إلى المجلس التنفيذي. وسواصل تقييم الموقف في الفترة 2004-2005، على أساس زيارتنا الميدانية وعملنا في المقر.

اللامركزية

- 22- ما زالت لامركزية الهيكل الرقابي للبرنامج من الشواغل الرئيسية لمراجعتنا. وقد استمر سعي البرنامج إلى زيادة فعالية إدارة العمليات والضوابط الإدارية الداخلية. وكان ذلك جزئيا استجابة لنتائج وشواغل المراجعة التي أثبتت في فترة السنتين السابقة؛ ونتائج المراجعة الداخلية والرقابة؛ وأيضا استجابة لتقييم الإدارة نفسها للمخاطر. وقد قام البرنامج حتى الآن بتعيين أو تحويل عدد آخر من المراقبين الماليين والموظفين ذوي الخبرة المالية، لدعم العمليات اللامركزية في عام 2004، وهو يضطلع الآن بإدخال إجراءات للرصد المالي في المقر لتركيز الانتباه على مجالات الانشغال.
- 23- وفيما يتعلق بالرقابة المالية، يمكن للامركزية أن تخلق مخاطر كما يمكن أن تكون مجزية في تقديم المساعدة في الظروف الطارئة، وفي المراقبة والمحاسبة فيما يتعلق بالمعونة. وسواصل في مراجعتنا إبقاء هذا الجانب من بيئة الرقابة الداخلية قيد الاستعراض. ونحن نشجع البرنامج، في مرحلة التخطيط، على النظر في وضع قائمة مرجعية للتدابير العادية للرصد المالي يمكن للمكاتب الإقليمية، من خلالها، تأكيد أن إطار المساءلة اللامركزية يعمل بشكل فعال.

الأفضلية السلعية

- 24- وضع البرنامج اتفاقا للتسجيل المستقل للأموال المخصصة للأفضلية السلعية، بما يساعد هذه الأموال على أن تكون متسقة مع السياسات المطلوبة للاتفاق مع طرف ثالث. وسنستعرض الترتيبات المستقلة للتمويل والمحاسبة لضمان وجود فصل مناسب للأموال يؤكد إمكان مراجعة ترتيب الأفضلية السلعية باعتباره اتفاقا ماليا مع طرف ثالث.



التغطية المقترحة للمراجعة الإدارية

- 25- اعتمدنا، في تركيزنا على الأولويات الأساسية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورة أكتوبر/ تشرين الأول 2003، على فهمنا لأنشطة البرنامج، باختيار مجالات ذات أهمية عالية من حيث جدواها لعمل المنظمة بشكل كفاء وفعال وجدول الموارد المخصصة لها. وقد حددنا خمسة موضوعات محتملة للتقرير الإداري عن فترة السنتين 2004-2005.
- 26- وتتضمن الخطة الاستراتيجية للبرنامج خمس أولويات استراتيجية. وفي مايو/ أيار 2004 عمد المجلس التنفيذي، لوضع أساس راسخ لتحقيق هذه الأهداف البرنامجية الاستراتيجية، إلى إقرار تسع أولويات إدارية على أساس تحليل جوانب الضعف الحالية في المنظمة:
- الأولوية الإدارية 1: تعزيز الشراكات – داخل أسرة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص؛
 - الأولوية الإدارية 2: إدارة الموارد البشرية – زيادة تطوير استراتيجية الموارد البشرية بما يتفق والتطورات في المنظمة؛
 - الأولوية الإدارية 3: الإبلاغ والإدارة القائمة على النتائج – تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج على مستوى البرنامج؛
 - الأولوية الإدارية 4: تعزيز القاعدة المعرفية للبرنامج – تحسين الرصد والتقييم وتقدير الاحتياجات للمساهمة بفعالية أكبر في عملية صنع القرار؛
 - الأولوية الإدارية 5: زيادة الدعم التشغيلي – تحسين قدرة المنظمة على التصدي لحالات الطوارئ؛
 - الأولوية الإدارية 6: استعراض تصريف الأعمال – استعراض تدفق العمل ونماذج التمويل التي يستخدمها البرنامج؛
 - الأولوية الإدارية 7: تحسين الشفافية والمساءلة – وهذا يتضمن جانبين، الإدارة والتدريب الماليين المحسنين، والقدرة المحسنة على الاضطلاع بمهام الرقابة؛
 - الأولوية الإدارية 8: الاتصال والدعوة – تحسين صورة البرنامج في وسائل الإعلام؛
 - الأولوية الإدارية 9: زيادة الموارد لتلبية الاحتياجات المتزايدة – تحسين التمويل وتعبئة الموارد، خارج القاعدة التقليدية للمانحين، والوصول إلى غيرهم من المانحين الحكوميين والخاصين والشركات المانحة.
- 27- ومن هنا فإننا نعتزم تركيز اهتمامنا، في فترة السنتين الحالية، على المجالات التي تتناول الأولويات الاستراتيجية، وتخصيص تقاريرنا الإدارية للأولويات الإدارية التي تحددها المنظمة. وتشمل موضوعات التقارير التي حددناها، الإدارة القائمة على النتائج؛ واستعراضا لنظام WINGS؛ واستعراضا لعملية FITTEST؛ ومراقبة البرنامج لخسائر ما بعد التسليم؛ ومزايا إدخال معايير المحاسبة الدولية في البرنامج. وسنقدم أيضا متابعة لتوصياتنا السابقة، كما سنسعى إلى الاستمرار في توفير نسخة مرحلية من تقريرنا للمجلس التنفيذي في فترة السنتين.

الإدارة القائمة على النتائج

- 28- تمثل الإدارة القائمة على النتائج مبادرة كبرى ترمي إلى تحسين رصد نشاط البرنامج على مستوى المنظمة والإبلاغ عنه. وتوفر الإدارة القائمة على النتائج درجة من التوجيه والمساءلة في الإدارة المالية تتيح إدخال تحسينات على نوعية التسيير والإدارة يمكن تحقيقها. وتصف الإدارة العليا الإدارة القائمة على النتائج بأنها أساسية لتحقيق نجاح البرنامج مستقبلا، كما أنها أنشأت شعبة مستقلة في روما لتوفير التدريب، وتطبيق الإدارة القائمة على النتائج، وتقييم النتائج. وعلى أساس أن الإدارة القائمة على النتائج ستطبق على مستوى البرنامج، فإننا سننظر في جدوى المنهجية وفعالية إجراءات التحسين. وهذا البند من التقرير سيتناول أساسا الأولوية الإدارية 3، وإن كان سيتعلق أيضا بالأولويات 4 و5 و6 و7.

نظام WINGS

- 29- يواصل البرنامج تطوير نظام WINGS. وسيتناول تقريرنا استعداد البرنامج لترقية النظام ومنهجية الترقية. وسننظر في استخدام WINGS ميدانيا وجدواها في دعم نموذج عمل البرنامج. وقد أعدت المراجعة الداخلية عددا من التقارير عن أمن النظام ومراقبته التي ستكون عوننا لنا في عملنا وستعزز تعاوننا مع المراجعة الداخلية. ويتناول التقرير الأولويات الإدارية 3 و4 و5 و6 و7، بالنظر إلى أن نظام WINGS له أثر كبير على عمل البرنامج.



نظم الاتصال

30- يعتمد البرنامج بكثافة على اتصالات تكنولوجيا المعلومات في حالات الطوارئ. وهناك فريق خاص في دبي هو فريق FITTEST، يجري تمويله من رسم نسبته خمسة في المائة على المعدات التي يجهزها لحالات الطوارئ وللعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش. وفي ضوء قيمة الاتصالات للمنظمة سواء تشغيليا أو اقتصاديا، فإن نظام FITTEST يعتبر مجالا مهما للبحث فيما يتصل بالأولوية الإدارية 5، عند تقدير فعالية الدعم المقدم إلى العمليات الميدانية للبرنامج، والأولوية الإدارية 7، عند النظر في المسألة في نموذج التمويل المستخدم.

خسائر ما بعد التسليم

31- تتصل خسائر ما بعد التسليم بإدارة خسائر الأغذية وما يتصل بذلك من المحاسبة الداخلية. وتشير المبادئ التوجيهية الراهنة إلى أن خسائر ما بعد التسليم يجب ألا تتجاوز اثنين في المائة من الأغذية في بلد ما، وقليلة هي البلدان التي تشير إلى تجاوز خسائرها لهذا المستوى. وسينظر استعراضنا في المنهجية المستخدمة لتقدير الخسائر؛ والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنظمة فيما يتعلق بعدم الدقة في الإبلاغ. وهذا الموضوع يغطي أساسا الأولوية الإدارية 7 التي تتناول موضوعات المساءلة، وإن كان يؤثر أيضا على الأولوية 5 من حيث المساعدة في تناول القضايا ذات الصلة بالإدارة الأنجع.

معايير المحاسبة الدولية

32- أبدت الإدارة العليا اهتماما بالأخذ بمعايير المحاسبة الدولية باعتبارها أساسا للتسجيل والإبلاغ الماليين في الفترات القادمة. وفي ضوء التطورات الداخلية في فترة السنتين، سنعد تقريرا مقتضيا عن أثر هذه المعايير على البرنامج. وسيتناول ذلك الأولوية الإدارية 7، وإن كان يمكن مستقبلا أن يكون له أثر كبير على الأولويتين 8 و9 إذ يضع البرنامج، في هذا المجال، في موقع متقدم بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

متابعة التوصيات الواردة في تقارير الفترة 2002-2003

33- سنقوم، كجزء من إجراءاتنا العادية، بالنظر في التدابير المتخذة استجابة لتقاريرنا في الفترة 2003-2004 بشأن الموارد البشرية، والعمليات الجوية، والتسيير والإدارة في المنظمة، وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، والمسائل المالية.

الزيارات الميدانية

34- سنقوم بمراجعة مالية وإعداد تقرير إداري سواء في المقر أو في الميدان. وستتضمن المراجعة المالية، على سبيل المثال، مراجعة سجلات الإيرادات والنفقات في المكاتب المحلية؛ واستعراض النفقات في ضوء الميزانية؛ وعمليات الفحص المادي لأصول المخزونات؛ واستعراض السلفيات؛ واستعراض التسويات المصرفية. وسيكون العمل الميداني للتقرير الإداري داعما للموضوعات الأساسية التي ستدرج في تقرير المراجعة المنشور، ولذلك سيركز على المسائل التي تؤثر في توفير المعونة الغذائية من الناحية الاقتصادية ومن حيث الكفاءة والفعالية.

35- ونعتزم القيام ببرنامج لزيارات المراجعة لاستعراض العمليات الميدانية في حوالي 16 بلدا. وقد بنينا اختيارنا للمواقع على تقديرنا لأنواع العمليات في البلدان؛ وتاريخ الزيارات التي أجرتها المراجعة الخارجية أو الداخلية؛ ومدى إسباغ اللامركزية على العمليات؛ وتفويض السلطة للمكاتب الميدانية؛ والأهمية النسبة للنفقات والإيرادات المارة عبر شتى المكاتب. ومع ذلك فإننا سنكون متجاوبين مع احتياجات الأنشطة التشغيلية للبرنامج ومع أي ظروف متغيرة.

36- ورهنا بالحاجة إلى تعديل البرنامج للاستجابة للظروف المتغيرة، فإننا نتوقع زيارة البلدان التالية في فترة السنتين: إثيوبيا، أفغانستان، أوغندا، بنما، تايلند، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، زامبيا، السنغال، السودان، طاجيكستان، كوت ديفوار، مصر، موزامبيق، نيكاراغوا.



تقرير المراجع الخارجي

- 37 سيتضمن التقرير المنشور للمراجع الخارجي عن البيانات المالية للبرنامج مسائل مهمة ناشئة عن تقاريرنا المالية والإدارية، على النحو المنصوص عليه في النظام المالي. وسنعمد عند الضرورة على خدمات المتخصصين للارتقاء بمهارات فريق المراجعة.
- 38 وسنكون على أتم استعداد، وفقا للمنصوص عليه في النظام المالي، للقيام بعمليات فحص محددة أخرى، وإصدار تقارير منفصلة عن النتائج، بناء على طلب المجلس التنفيذي.
- 39 ووفقا للنظام المالي، سئتاح للمدير التنفيذي فرصة التعليق على نتائج المراجعة قبل إحالة تقاريرنا إلى المجلس التنفيذي. ويعتبر إجراء إجازة تقاريرنا سمة راسخة من سمات عملنا في المملكة المتحدة وفي البيئة الدولية. ونحن نتبع سياسة "لا مفاجآت" التي تتمثل في المناقشة الكاملة لنتائج مراجعتنا مع المنظمة، والسعي إلى الاتفاق على الوقائع التي تستند إليها نتائج وتوصيات تقرير المراجعة. وهذا يبسر للهيئة الرئاسية النظر في المسائل المثارة في تقرير المراجع الخارجي، على أساس الإدراك الواثق أنها تقوم على وقائع سليمة موثوق بها ومعروضة بشكل نزيه. وبالإضافة إلى ذلك، تُتيح هذه العملية للمدير التنفيذي وموظفيه أبكر فرصة ممكنة لاتخاذ تدابير بشأن التوصيات العملية للمراجع الخارجي.
- 40 ونعترز تقديم تقرير مؤقت إلى المجلس التنفيذي في مايو/أيار 2005 وأكتوبر/تشرين الأول 2005، سيغطي تقدم المراجعة؛ والمسائل المالية حتى ذلك الحين؛ وتقاريرنا الإداري عن نظام WINGS وعن نظم الاتصالات، على التوالي.

